أزمة ترجمة المصطلح العلمي إلى العربية بين الوضع والاستعمال

Crisis of Translating Scientific Terms into Arabic Between Terms Creation and Use

د. عبد القادر رسول

جامعة يحي فارس المدية-الجزائر

rassoul-translation@hotmail.com

Received 01/06/2021 ***Accepted 09/06/2021*** ***Published 10/07/2021***

ملخص:

يتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل أزمة المصطلح العربي وانعكاساته على عمل المترجم باعتباره من أول المعنيين بهذه الأزمة فنحاول فيه بعد عرض الأزمة وأسبابها وتحديد موقع المصطلح من مجالات التخصص ولغتها أن نجد السبيل التي ينبغي للمترجم أن يسلكها من أجل ترجمة المصطلحات الأجنبية إلى العربية في ظل التشتت المصطلحي الذي تشهده الساحة العربية وفي ظل غياب التوحيد الحقيقي بين مختلف الجهات المعنية بصناعة المصطلح وتداوله، فمسؤولية المترجم هنا تصبح مسؤولية مضاعفة لأنه يجب عليه أن ينتبه كثيرا للمقابلات الموجودة والمستعملة من قبل المتكلمين حتى وإن كانت لا تستجيب لمتطلبات الصياغة المصطلحية في اللغة والمقابلات التي يقترحها أهل الاختصاص في صناعة المصطلح مثل المجامع اللغوية ومكتب تنسيق التعريب ولا ينسى التداخل الكبير الموجود على مستوى الاستعمال واختلاف هذا الاستعمال عند مختلف شرائح المتكلمين، فالمفاهيم العلمية تبقى واحدة مهما تعددت المصطلحات المعبرة عنها لكن هذا التعدد الذي يقابل المفهوم العلمي يؤثر كثيرا على تلقى المعلومة العلمية الصحيحة وتداولها ويؤثر على العملية التواصلية باختلاف فئات المتكلمين واستعمالهم للمصطلحات العلمية وهذا بدوره يؤثر على عمل المترجم ويحتم عليه أن يوفق عند الترجمة بين متطلبات وضع المصطلح وحقيقة استعماله، وللحد من هذه الأزمة نشدد في نهاية البحث على ضرورة السير نحو تعريب مختلف القطاعات وتوحيد جهود التعريب هذه كلها في مؤسسة واحدة بحيث يكون عملها مرجعا للمختصين في اللغة ومرجعا للمترجمين وسائر مستخدمي اللغة.

الكلمات الدالة: أزمة، مصطلح، ترجمة، وضع، توحيد.

Abstract

This paper presents a study and analysis of the Arabic terms crisis as well as its impacts on the translator work, since this later is one of the first concerned by the crisis. It sheds light, after explaining the crisis and its causes, on the choices to take by the translator in order to translate the foreign terms into Arabic language in the midst of Arabic terms disunion and absence of real standardization between the different parties concerned with terms creation and use. In this context, the translator will have a double responsibility, he has to take into consideration the existing correspondences used by speakers, even if they don't respect the conditions of terms creation, and the proposed terms by specialists in terminology such as the academies of Arabic language and the arabization coordination office. He must take into account the difference of terms use among the different groups of speakers. In fact, the scientific concepts remain the same in spite of the multiplicity of the used terms, but this multiplicity affects the reception and use of the true scientific information. It also affects the

communication operation in case of different groups of speakers using different terms, and has an impact on the translator work which must take into consideration the conditions of terms creation and the reality of terms use. At the end of this paper and in order to put an end to this crisis we emphasize on the necessity of arabization of all sectors by unifying all efforts in one organism to be a reference for language specialists, translators and all speakers.
Keywords: Crisis, terms, translation, creation, standardization.

1. مقدمة:

تعتبر الشعوب العربية اليوم شعوبا مستهلكة للكثير من مبتكرات ومنتجات الدول المتطورة في شتى المجالات العلمية والتقنية وحتى الأدبية والفنية، وتلعب الترجمة دورا رئيسيا من أجل الربط بين هذين العالمين وإنجاح العملية التواصلية من خلال تجند الكثير من المترجمين والتراجمة لهذه المهمة، لكنهم في مهمتهم هذه يجدون أنفسهم أمام تحديات كبيرة من وجهة النظر اللغوية والترجمية على حد السواء لأن المصطلحات التي يقبلون على ترجمتها يكون كثير منها قد دخل حيز الاستعمال وجرى على ألسن الناس بأشكال مختلفة منها ما يتناسب مع متطلبات اللغة وصياغة المصطلحات الجديدة فيها ومنها ما لا يتناسب معها لكنه اكتسب قوة بالاستعمال وبشيوعه عند متكلمي اللغة، وهذا يجعل المترجم يمعن النظر كثيرا قبل أي نقل للمصطلح الأجنبي وقبل أي قرار يتخذه لأنه يجب أن يأخذ بعين الاعتبار عند عملية الترجمة المقابلات الموجودة والمستعملة من قبل المتكلمين والمقابلات المقترحة من قبل المتخصصين في اللغة والصناعة المصطلحية ولا ينسى أبدا التداخل الكبير الموجود على مستوى استعمال المصطلحات واختلاف هذا الاستعمال عند مختلف شرائح متكلمي اللغة، لهذا حُقّ لنا أن نتساءل عن أسباب هذه الأزمة وسبل الخروج منها، وأن نبحث عن الخيارات التي ينبغي للمترجم أن يتخذها لكي تنجح عملية ترجمة المصطلحات إلى العربية وتُبَلغ المفاهيم التي تحملها على نحو لا يحدث فيه تداخل واختلاف على مستوى المفهوم مثلما هو واقع على مستوى الشكل أو التسمية التي تحمله وتدلّ عليه، لكن وقبل أن نخوض في كل هذا لا بد أن نحدد أولا ما نقصد بالمصطلح ونبيّن موقعه من اللغة والترجمة.

2. تعريف المصطلح:

يعرف مصطفى الشهابي الاصطلاح الذي يعتبر مصدرا للفعل اصطلح الذي أخذنا منه كلمة مصطلح بقوله: "هو اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص" (الشهابي، 1965، 5)، ويعرفه الجرجاني بقوله "عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول" (الجرجاني، 1971، 16-17)، ويحدد شحادة الخوري طبيعة هؤلاء القوم الذين يتفقون ويحصرهم في فئة العلماء والمنشغلين بالعلوم إذ يقول: "الاصطلاح اتفاق العلماء والمشتغلين بعلم من العلوم على إعطاء كلمة ما دلالة جديدة فتصبح دالة على مدلول جديد وتدعى مصطلحا" (الخوري،

2003، 61)، وتحدد لوم مجال اشتغال المصطلحات فتقول إن "المصطلحات عبارة عن وحدات معجمية خاصة بمجال تخصص معين، أي مجال من مجالات المعرفة الإنسانية غالبا ما يرتبط بنشاط اجتماعي و مهني" (L'Homme, 2004, 22)، وتؤكد تيريزا كابري هذا أيضا حينما تقول إن "المصطلحات وحدات أساسية للمصطلحية تسمي المفاهيم الخاصة بكل مجال من مجالات التخصص"(Cabré, 1998, 149)، فالمصطلحات تهتم بالمفاهيم التي تظهر في ميادين التخصص المختلفة من هندسة وطب وعمران وبيئة وغيرها من التخصصات الأخرى وتدلّ عليها بمنحها تسمية في شكل كلمة أو عبارة أو رمز يكون عند أهل الاختصاص اتفاق على أنها تقابل مفاهيمها ولا تلتبس بألفاظ اللغة العامة عند استعمالها، ومنه فإن المصطلح يختلف عن الكلمات التي لا يشترط فيها اتفاق خاص ولا متخصصون أو علماء يستعملونها لأغراض خاصة ولا ميادين تخصص معينة واضحة المعالم.

3. موقع المصطلح من اللغة:

يشبه المصطلح في تكوينه الدليل اللغوي فالمصطلح يتكون من التسمية والمفهوم ويقابل هذا وجهي الدليل اللغوي وهما الدال والمدلول، لكننا نجد أن العلاقة بين التسمية والمفهوم معللة مقارنة مع الاعتباطية التي نجدها بين الدال والمدلول، فلا يوجد تفسير لماذا يلتصق هذا الدال بذاك المدلول، لكن المصطلحات يسبقها اتفاق رجال التخصص على التسمية التي يطلقونها على المفهوم الذي يطرأ عندهم، ففعل التسمية يحدث عن "وعي علمي مسبق بالمفهوم ويترجم هذا الوعي باعتماد خاصية من خاصيات المفهوم أو ما يرتبط به كربط التسمية بشكل المفهوم أو حجمه أو لونه أو حركته أو مكانه أو تموضعه أو عدده أو مستحدثه مكتشفا كان أو مبتكرا" (م ص ع، 2007، 68)، وعليه فإننا مع المصطلح ننتقل من مستوى الاتفاق العام في اللغة الذي يمس الكلمات ومعانيها إلى مستوى الاتفاق الخاص الذي يُعنى بالمصطلحات ومفاهيمها، فهذه تيريزا كابري (1998، 149) ترى أن الوحدات والقواعد التي يعرفها كل متكلمي اللغة أو أغلبهم تشكل ما نسميه اللغة العامة، وهذه الوحدات هي ما نسميه بالكلمات أو الألفاظ التي يعرفها متكلمو اللغة كلهم ويتواصلون بها فهي لا تنتمي إلى مجال معين دون آخر، وبمفهوم المخالفة فإن الوحدات التي تكون محل اتفاق خاص تشكل ما نسميه اللغة المتخصصة، وعليه فإن المصطلح ينتمي إلى اللغة المتخصصة ويتعامل مع مفاهيم ثابتة داخل ميدان التخصص المقصود ولا نجده في اللغة العامة.

4. اللغة المتخصصة:

يعرف **غاليسون و كوست** اللغة المتخصصة بقوله:

« Les langues de spécialité (ou langues spécialisées) : expression générique pour désigner les langues utilisées dans des situations de communication (orales ou écrites) qui impliquent la transformation d'une information relevant d'un champ d'expérience particulier. »**(511 ،1976)**

أي إن "لغات التخصص (أو اللغات المتخصصة) تعبير عام يراد منه تعيين اللغات المستعملة في مواقف تواصلية (كتابية أو شفوية) تختص بنقل معلومات تنتمي إلى حقل تجربة خاص"، وهذا يعني أن اللغة المتخصصة ما هي إلا اللغة العامة في حالات استعمال خاصة فالنسق اللساني يبقى نفسه وما يتغير هو الانتقال من مستوى الاستعمال العام الذي يقع في دائرة اللغة العامة المشتركة والذي يتفق فيه كل متكلمي اللغة إلى مستوى استعمال خاص تشترك فيه فئة محددة من متلكمي اللغة فقط وهم أهل الاختصاص، ويستند هذا الاستعمال الخاص الذي يتفرع عن اللغة العامة على المصطلحات المعبّرة عن المفاهيم التي توجد في ميدان معين من ميادين المعرفة، فهذا جورج مونان (1998، 119) يرى أنه لا توجد لغة متخصصة وإنما هناك استعمالات خاصة داخل اللغة العامة المشتركة بين كل المتكلمين ويضرب لذلك مثالا بلغة القانون التي يرى أن ما يميزها عن اللغة العامة هو المفردات والصيغ التركيبية الخاصة التي نجدها في الاستعمالات القانونية دون غيرها، ومنه فالمصطلحات تعتبر عنصرا أساسيا في لغات التخصص لا يمكن أن تظهر بدونه، فهذا محمود فهمي حجازي يقول إن "المصطلحات جزء من لغات التخصص وهي جزء أساسي في كل لغات التخصص المختلفة سواء أكانت في المجال العلمي أو المجال المهني" (حجازي، ب ت، 14)،فكلما ظهر أمامنا معمار مصطلحي معين كنا بصدد لغة خاصة لا بد لها من أهلها المتخصصين ليفكوا مفاهيمها، وإن انعدموا لابد من الإحاطة بمجال التخصص الذي يندرج فيه المصطلح كي ندرك مفهومه، لكن أول ظهور للمصطلحات يتبع دائما الأمم المنتجة والمتقدمة علميا وينتقل فيما بعد إلى الأمم الأخرى عن طريق الترجمة.

5. ترجمة المصطلح:

لا بد لمن يبتغي ترجمة المصطلحات ونقصد بذلك النصوص المتخصصة التي ينتجها أهل الاختصاص في مجال معين من مجالات التخصص أن يجمع بين الملكة اللغوية في اللغة المنقولة والمنقول إليها وبين قدر مهم من المعارف في مجال التخصص الذي يترجمه، فإما أن يكون متخصصا تحول إلى الترجمة بعد تكوين يتلقاه في الترجمة وطرقها وإما أن يكون مترجما تشبع بالمعارف المتخصصة من خلال البحث والتوثيق في مجال التخصص المقصود، ولسنا هنا في مقام الحديث عن وجوب تخصص المترجم من عدمه لأننا نفترض في من يقوم بعمل الترجمة المتخصصة أن يكون عالما بمجال التخصص ومتقنا للغة المنقولة والمنقول إليها، لكن المترجم عند ترجمته لمصطلحات العلوم ومجالات التخصص إلى العربية يجد نفسه محتارا أمام الخيارات المصطلحية التي يجب أن

يتخذها، فساحة المصطلح العربي تعج بالاقتراحات المصطلحية الفردية والمؤسساتية التي نستطيع معها أن نقول أننا في وسط أزمة مصطلحية حقيقية وليس المترجم بمنأى عن انعكاساتها وسلبياتها فهو أول المعنيين بها ولا بد له أن يدرك أصل وأسباب الأزمة كي يجد لما يترجمه سبيلا إلى الفهم وتبليغ المضمون والمفهوم.

6. أصل أزمة المصطلح العلمي:

إن نحن أمعنا النظر في ما لدينا من مصطلحات في العلوم كلها سيظهر بسهولة أن المشكل يكمن في وضع المصطلح واختلاف الواضعين وعدم اتفاقهم على منهج موحد في إنتاج المصطلحات وتسمية المفاهيم المستجدة، إذ يتحدث صالح بلعيد (2003، 75-77) عن هذه الأزمة فيقول إنه تتنازعها ثلاث اتجاهات يدعو فيها كل فريق إلى منهجه والعمل وبه، فالفريق الأول يرى ضرورة استعمال المصطلح التراثي وتوظيفه في صنع المصطلح، ويقصد بالمصطلح التراثي المصطلحات التي استعملها العرب للتعبير عن مضامين العلوم في الزمن الماضي، فالتراث يعني "كل ما وصل إلينا من الماضي البعيد" (وتار، 2002، 21)، وهذا يجعل العربية بالنسبة لهم قادرة على مواكبة كل التطورات وصنع المصطلح اللازم لها، ويدخل من جملة هؤلاء أولئك الدعاة إلى صفاء اللغة الذين لا يجيزون الكلام إلا إذا تكلم به العرب الأقحاح في زمن الفصاحة، وأزمة المصطلح عندهم تتلخص في عدم تمثل وسائل التراث بكل ما تملكه العربية من خصائص، ويرى الفريق الثاني أن العربية غير قادرة على مجابهة التطور السريع من خلال تمثل وسائل التراث لهذا يدعو إلى التعريب و الترجمة من أجل وضع المصطلح العلمي لقدرتهما على إيجاد الحل السريع لصناعة المصطلح فهو يرى أن العرب عملوا بالتعريب قديما وصاغوا الكلمات المعربة وفق الأوزان الصرفية العربية ولم يتحرجوا من ذلك، ومن رواد هذا المذهب الشيخ عبد القادر المغربي (1947، 22-23) الذي يرى أن تنمية العربية يجب أن تمر من هذا الباب أولا، وأزمة المصطلح عند هذا الفريق هي عدم تمثل التعريب والترجمة في أوجههما الحقيقية، ويحاول الفريق الثالث التوفيق بين الفريقين الأولين من خلال إقراره باستعمال وسائل التوليد الداخلية التي تتوفر عليها اللغة العربية لكن مع ضرورة إيجاد وسائل أخرى تمكن من استقبال وتمثل المصطلحات الجديدة الوافدة من اللغات الأجنبية إلى العربية، ويؤكد هذا الاتجاه الأخير أن الأزمة الحقيقية ليست في وضع المصطلح وإنما في نشره وتوحيده واستعماله، فطرق التوليد الداخلية للغة صحيح أنها تأتي بالكثير من الحلول لإيجاد المصطلح لكن التعريب لا يعيب العربية في شيء بل يزيدها مرونة وقوة في التعبير إذا ما أحسن استعماله، لذا نجد توفيق محمد شاهين يقول إن "التعريب لا يعيب العربية والعرب، بل على العكس يشهد لها بالمرونة ولهم بارتقاء الأفكار وبعدهم عن الجمود بأن أضافوا للغتهم مفردات

احتاجوا إليها، كما اقترضت غير العربية من العربية وتلك سنة اللغات اقتراض وتعاون" (شاهين، 2001، 148).

يضاف إلى هذه المناهج المختلفة في وضع المصطلح اختلاف الجهات الواضعة وعدم توحيد الجهود في جهة واحدة إذ نجد جهودا فردية يذكر شحادة الخوري (2004، 7) بعضا منها ويثني عليها مثل معجم العلوم الطبية والطبيعية للدكتور محمد شرف ومعجم أسماء النبات للدكتور أحمد عيسى ومعجم الألفاظ الزراعية للأمير مصطفى الشهابي والمعجم العسكري ومعجم كلارفيل الطبي والمعاجم الصادرة عن مكتبة لبنان، وهناك جهود جماعية من قبل المجامع اللغوية لاسيما مجمع اللغة العربية بدمشق والمجمع العلمي العراقي ببغداد ومجمع اللغة العربية بالقاهرة ومجمع اللغة العربية الأردني بعمان والمجمع العلمي اللغوي السعودي والمجمع الجزائري للغة العربية والمكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي بالرباط، لكن التنسيق والتعاون بين هؤلاء الأفراد وهذه الهيئات غير موجود مما يجعلها تبحث في الميادين نفسها وتخرج باقتراحات مصطلحية منها ما يتشابه ويتطابق ومنها ما يختلف ويتشتت، وهذا ما جعل البعض مثل يوسف عبد الله (2013، 22-23) ينادي بضرورة دمج هذه المؤسسات في مؤسسة واحدة تهتم بالمصطلح وتوحيده ونشره أو أن تتقاسم المهام بحيث لا تتداخل بعضها ببعض من خلال اختصاص كل جهة بميدان معين، ويضاف إلى هذا افتقار هذه المؤسسات إلى سلطة حقيقية في فرض ما تنتجه من مصطلحات على مستوى البلد الذي توجد فيه المؤسسة وفي غيره من البلدان الأخرى، لأن العمل المصطلحي مستقل في الغالب عن باقي المؤسسات الحكومية التي يمكن لها أن تفرضه وتجعل العمل به لازما، وهذا في حقيقة الأمر لا بد له من إرادة سياسية وتخطيط استراتيجي على المدى القريب والبعيد وهو ما جعل خليفة عبد الكريم (1987، 244) يقول إن "قضية التعريب قضية تَتّصل من حيث الأساس بالإرادة السياسية للدولة، وبقرار سياسي تتخذه الدولة في أعلى مؤسسات السلطة "، فلا يعقل أن يكون التدريس مثلا في ميادين التخصص في المشرق العربي باللغة الإنجليزية وفي المغرب العربي باللغة الفرنسية ثم نأتي بعد هذا ونطالب الباحثين بأن يكتبوا بحوثهم بالعربية أو أن يبتكروا لما يستجد من مفاهيم تسميات عربية سليمة تستجيب لقواعد اللغة العربية، كما لا يعقل أن تعمل المؤسسات المصطلحية جاهدة لإيجاد تسميات لمفاهيم العلوم ثم نتركها حبيسة الكتب والمعاجم محتشمة الاستعمال والتداول، فالذي يجعل من اللغة لغة حية وناقلة للعلوم والمعارف هو تداولها واستعمالها.

يضاف إلى هذا مشكل اختصاص القائمين على صناعة المصطلح فغالبا ما نجد أهل الاختصاص العلمي ورجال الصحافة هم من يبادر بوضع المصطلح العربي المقابل للمصطلح الأجنبي لأنهم أول المصطدمين به وأول المعنيين باستعماله والعمل به، فنجدهم لا يحترمون ما تقتضيه اللغة

وقواعدها مثل البدء بالبحث عن كلمة عربية مستعملة قبل اللجوء إلى أي خيار آخر، وهذا ما جعل المنظمة الدولية للتوحيد المعياري تنادي بإشراك ثلاث فئات من المتخصصين لصنع المصطلح هم المتخصصون في المجال العلمي و المتخصصون في اللغة والمتخصصون في المصطلح (القاسمي، 1989، 79).

وتظهر معالم هذه مبادرات رجال التخصص والصحافة في بصمة اللغة الأجنبية في المصطلح العربي الذي يصنعونه، فمن تلقى منهم تكوينه بالإنجليزية كثيرا ما ينسخ ويقترض من هذه اللغة ومن تلقى تكوينه بالفرنسية يفعل الشيء نفسه، وهذا يؤزم مسالة المصطلح العلمي العربي أكثر فأكثر ويبعدها عن التوحيد المرجو.

وإن كانت مبادرة أهل الاختصاص العلمي ورجال الصحافة الذين نعتبرهم من غير المؤهلين لغويا هي السباقة فذلك راجع لتخلف وتأخر المؤسسات المصطلحية في معالجة ما يستجد في الساحة العلمية، و يعزو شحادة الخوري (2001، 69) هذا التأخر إلى عدم وجود جهة تعنى بتتبع المصطلحات العلمية المستجدة ضمن جدول زمني محدد، مما يترك المجال مفتوحا أمام كثير من الفئات غير المؤهلة لوضع المصطلح العلمي، وحتى إن كانت مؤهلة في مطلب من مطالب وضعه فإنه تنقصها مطالب أخرى، فالصحفي الذي يجتهد في صنع مصطلح عربي مقابل لنظيره الأجنبي ليس أهلا لهذه الصنعة حتى وإن توفرت عنده ملكة اللغة لأنه بعيد عن مجال التخصص وعن الصناعة المصطلحية في الوقت نفسه، وهو بتدخله في ظل الفراغ والتأخر المصطلحي إنما يفاقم من الأزمة ويزيدها توترا، لأنه قد يطرح مصطلحات غير ملائمة للتداول وقد يجري استعمالها ويعمل بها أفراد ومؤسسات، وهذا يشكل جبهة إضعاف لأي مصطلح ملائم قد يقترحه المؤهلون لذلك في المستقبل، لأن هذا الأخير سيجد نفسه في حالة منافسة مع مصطلحات قد اكتسبت قوة بالاستعمال والتداول فإما أن يهزمها أو تهزمه ولنا في الصحيح المهجور والخطأ الشائع خير مثال ودليل.

7. موقف المترجم من أزمة المصطلح:

تصبح مسؤولية المترجم في ظل هذه الأزمة والفوضى المصطلحية مسؤولية مضاعفة، وهذا على فرض أن المترجم يملك الملكة اللغوية والمعارف المتخصصة اللازمة وتكوينه يؤهله لأن يكون من صناع المصطلح لأنه لا يمكنه أن ينجز عمل الترجمة أصلا إن لم يتوفر فيه كل ذلك، فتعدد المصطلحات المقترحة والمتداولة لا بد أن يقابله تعدد في المستعملين وانقسام في صفوفهم، ولا بد للمترجم أن يبلغ المفاهيم على اختلاف فئات المتلقين وخلفياتهم، وإن له كذلك واجبا والتزاما اتجاه اللغة وإحيائها، ويمكن على العموم أن يتدخل المترجم في حالتين اثنتين وهما: حالة الفراغ المصطلحي وهنا يكون المفهوم حديثا في اللغة المنقول إليها، وحالة التعدد والتشتت المصطلحي وهنا يكون المفهوم قد قطع أشواطا في اللغة المنقول إليها تحت غطاء العديد من التسميات.

في الحالة الأولى لا بد للمترجم أن يسلك سلوك واضع المصطلحات نظرا لتأخر الجهات المؤهلة عن وضعه وإشاعته، وخير مرشد له في ذلك ما اقترحته المجامع اللغوية، وأهم ما أوصت به نورده هنا ملخصا على لسان صالح بلعيد (83،2003-84):

- وضع المقابل بعد الرجوع إلى المعاجم القديمة و الحديثة وإلى كتب التراث والمعاجم الأجنبية ومعاجم المصطلحات العلمية الحديثة العربية والأجنبية.
- لا يشترط في وضع المصطلح ان يستوعب كل دقائق المعنى.
- رفض الترادف في المصطلحات العلمية.
- تجنب الاصطلاح بلفظ واحد لمدلولات علمية مختلفة.
- التحرز من استعمال عدة مصطلحات لمدلول واحد.
- الترجمة الدلالية المباشرة واستخدام المجاز.
- مراعاة التناسق بين المصطلح العربي والأجنبي.
- إذا تعذر إيجاد مصطلح عربي يلجأ إلى التعريب.
- تحديد الدلالة العلمية للمصطلحات المتقاربة وعدم تقييدها.
- توخي وضوح الدلالة وتجنب الإبهام.
- مراعاة صلاة الترابط الاشتقاقي والتصريفي والمعنوي بين المصطلحات.
- العودة إلى التراث واستعمال ما وضع من مصطلحات علمية مهجورة.
- ضرورة وجود مناسبة أو مشابهة بين مدلول اللفظ اللغوي ومدلوله الاصطلاحي.
- تقدم الكلمة الخاضعة للاشتقاق على التي يصعب الاشتقاق منها.
- تقديم الكلمة الكثيرة الدوران على الكلمة النادرة والكلمة المنسجمة الحروف على المتنافرة.
- تفضيل الكلمات العربية الفصيحة على الكلمات المعربة.
- تجنب استخدام العامية خاصة المحلية أو الإقليمية.
- الالتجاء إلى النحت عند الضرورة القصوى.
- المرونة في اختيار المصطلح العربي البعيد عن إثارة اللبس.
- استعمال المصطلح الأجنبي لضرورات قاهرة أو في المصطلح النزر.

ولكي يطبق المترجم هذه التوصيات ويعمل بها لا بد أن يكون عالما بطرق وضع المصطلح في اللغة العربية وأولوية كل طريقة على الأخرى.

8. طرق وضع المصطلح في العربية:

يقترح الدكتور ممدوح خسارة (2008، 14) اعتمادا على منطق اللغة ومنهجها ثلاثة طرق لوضع المصطلح في العربية هي حسبما أورده من ترتيب: الترجمة والتوليد والاقتراض، ويقابل هذا ما نجده عند شحادة الخوري (2004، 2) الذي يقول إن هناك طريقتين لوضع المصطلح في العربية هما: الترجمة والتوليد، ويدخل الاقتراض أو ما يسميه بالتعريب في باب التوليد عنده، لكن ممدوح خسارة يعترض على أن يكون الاقتراض توليدا فهو يرى أن "التوليد يعني أن الكلمة المولدة قد نسلت من كلمة عربية أسبق منها في الوضع" (2008، 45) لهذا يعتبره أسلوبا مستقلا عن الأسلوبين الأولين.

8. 1. الترجمة:

يقول ممدوح خسارة أن الترجمة في وضع المصطلح تعني "إعطاء الكلمات الأجنبية مقابلها العربي الموضوع من قبل" (2008، 17)، ويوضح شحادة الخوري هذا أكثر حينما يقول إن الترجمة تعني "نقل اللفظ الأعجمي بمعناه إلى ما يقابله في اللغة العربية، و في هذه الحالة لا نبتدع ولا نولد لفظا جديدا بل نستفيد من الألفاظ العربية الموجودة للدلالة على معان أو ذوات جديدة سدا لحاجة دلالية إزاء الألفاظ الأجنبية" (الخوري، 2004، 3)، فالترجمة يراد بها هنا البحث عن مقابل للمصطلح الأجنبي فيما هو متوفر عندنا من كلمات اللغة المستعملة فإن لم نجد لفظا يقابله واقترحنا له لفظا جديدا لم يكن يستعمل من قبل لهذه اللفظة الأجنبية نكون بصدد التوليد، ويمكن أن نجد الكلمات المقابلة حسبما يوضحه ممدوح خسارة (17،2008-25) في المعجمات العربية العامة وفي كتب اللغة وفي كتب التراث العلمي وفي اللهجة العامية، وتقابل هذه النقطة ما أوصت به مجامع اللغة أعلاه في أول توصية.

8. 2. التوليد:

سنعرض التوليد وسنراه مثلما رآه ممدوح خسارة على أنه "تحصيل كلمة من كلمة أخرى أسبق منها وضعا" (2008، 42) وبهذا يشتمل التوليد حسب المؤلف نسفه على الاشتقاق بأنواعه وعلى المجاز بفروعه من مرسل وإستعارة وإحياء (2008، 14)، فالاشتقاق يعرفه أحمد عيسي بقوله: "والاشتقاق في الاصطلاح هو أن تأخذ من أصل فرعا يوافقه في الحروف وتجعله دالا على معنى يوافق معناه" (عيسى، 1923، 114)، والاشتقاق عند ابن جني (ب ت، 133-134) نوعان، اشتقاق أكبر و اشتقاق أصغر، أما الأكبر فيكون فيه بين الكلمتين الأصلية والمشتقة تناسب في اللفظ والمعنى دون الاتفاق بينهما في ترتيب الحروف الأصلية، وأما الأصغر فهو انتزاع كلمة من كلمة أخرى بتغيير في الصيغة مع تشابه بينهما في المعنى و اتفاق في الأحرف الأصلية وفي ترتيبها (القاسمي، ب ت، 98)، ويعتبر الاشتقاق وسيلة فعالة في صنع المصطلحات والكلمات في اللغة وجعلها تتوالد من بعضها بعض، كما أنها وسيلة تخدم مستعملي اللغة كونهم لا يخرجون عن

الكلمات المستعملة في لغتهم فالنواة الأولى التي تتولد منها الكلمات والمعاني معلومة عندهم وهذا يجعل الوصول إلى معانيها ومفاهيمها أمرا يسيرا.

أما المجاز فهو كما يعرفه محمود خسارة "كلمة مستعملة في غير معناها الأصلي لعلاقة مع وجود قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي" (2008، 133)، فمع المجاز نبقى دائما في إطار اللغة ومفرداتها لكن مع تغير في المعنى في اللغة العامة وفي المفهوم في اللغة المتخصصة، لكن البقاء في إطار اللغة الواحدة يقدم نقاط الرسو اللازمة لاستخراج المعنى والمفهوم على اعتبار وجود علاقة دائمة بين الاستعمال السابق للكلمة والاستعمال الجديد لها.

8. 3. الاقتراض:

يتفق كل الدارسين واللغويين على أن يجعلوا الاقتراض أو ما يسميه بعضهم بالتعريب آخر طريقة في وضع المصطلح وآخر أسلوب يلجأ إليه في الترجمة، فهذا ممدوح خسارة (2008، 143) يقول إنه الطريقة الأخيرة التي يلجأ إليها بعد عجز الطرق الأخرى كلها، ويقصد بالاقتراض أن تأخذ العربية كلمات أو مصطلحات من اللغات الأجنبية، وهو مثلما يوضحه ممدوح خسارة (2000، 920-922) نوعان: المعرب ويقصد به الكلمات الأجنبية التي دخلت العربية وخضعت للخصائص الصرفية والصوتية الخاصة بالكلمة العربية، والدخيل الذي يقصد به الكلمات التي دخلت العربية ولم تخضع لمقاييسها وخصائصها لاسيما الصرفية منها.

نلاحظ أن ترتيب هذه الطرق في وضع المصطلح يتفق مع ما أوصت به المجامع اللغوية والمؤسسات المصطلحية إذ نجدها تبدأ بالبحث فيما لدينا من كلمات وألفاظ مستعملة ثم تمر إلى توليد لفظ جديد من خلال وسائل التوليد التي تتوفر عليها اللغة من اشتقاق ومجاز ، وتنتهي بالحل الأخير وهو الاقتراض الذي يعد حلا من خارج اللغة.

وعليه فإن المترجم في الحالة الأولى يقوم بعمل المصطلحي ويضع للمفهوم الذي بين يديه تسمية ثم يطرحها في نصه المترجم وهو على الرغم من أنه يحاول تبليغ ما بين يديه من مضامين علمية إلا أنه بعمله ذاك يساهم في التشتت المصطلحي الموجود، لكن سلوكه صحيح في هذه الحالة لأنه لا يمكن أن ينتظر حتى تتحرك الجهات المؤهلة لوضع المصطلحي وينتظر إشاعتها له كي يستعمل ما توصي به، فعمل المترجم عمل آني يتطلب استجابة فورية لضرورات التواصل والتبليغ، لهذا وجب علينا أن نوجه المترجم إلى ما سبق من طرق وضع بحسب الأولوية الممنوحة لكل طريقة وإلى توصيات وضع المصطلح السابقة لكي يطرح في ظل هذا الشتات مصطلحات مقبولة وسليمة من الناحية اللغوية ومن ناحية التعبير عن المفهوم أي من ناحية الإلمام بالتخصص، لأن ما يضعه

ويترجمه قد يكتب له الاستعمال والتفوق على كل اقتراح لاحق وتكون له أيضا القوة اللازمة لمنافسة ما تطرحه الجهات غير المؤهلة من مقابلات لا تستجيب للمعايير اللازمة لصنع المصطلح.

أما في الحالة الثانية التي يتعدد فيها المصطلح فإن عمل المترجم سيكون شائكا لأن المتلقي قد سبق ودخل في حلقة التواصل وألصق بالمفاهيم العلمية تسميات مختلفة، لهذا وجب على المترجم أن ينظر إلى ما هو موجود في الساحة من مصطلحات وينظر ما يستجيب منها لطرق وضع المصطلح وللمعايير التي اقترحتها المؤسسات المصطلحية، فإن وجد مصطلحا مناسبا يستجيب لتلك المعايير فضله على المصطلح المنافس له لكن دون أن ينسى فئة المتلقين التي لم تتطلع على المصطلح المناسب فيهيء المصطلح الذي يستعمله داخل نصه من خلال الشرح بما هو موجود من تسميات متداولة وبما تتيحه اللغة من طرق تهيئة ممكنة من خلال جمل اعتراضية شارحة وحواش من دون أن يطغى الشرح على المصطلح الذي نريد تهيئته وإلصاق المفهوم العلمي به، ولا يعمل بهذا في كل النص الذي يترجمه إنما يعمل به عند أول ظهور للمصطلح وبعدها يستعمل المصطلح وحيدا لأنه سبق وأن هيئ له في نصه الذي يترجمه.

لكن قد يسأل سائل فيقول وإن كان كثير من المصطلحات الموجودة تستجيب للمعايير المطلوبة فما العمل؟ هنا يقوم المترجم باختيار المصطلح حسب الأولويات التي حددتها التوصيات الصادرة عن المؤسسات المصطلحية وحسب ترتيب طرق وضع المصطلح السابقة، ولا بد للمترجم أن يطلع عليها، إن لم يكن قد اطلع عليها خلال تكوينه الترجمي، فلا يلجأ مثلا للاقتراض أو التعريب إلا في حال الضرورة القصوى ويبحث أول ما يبحث فيما هو مستعمل من كلمات ومصطلحات اللغة ويفضل الكلمات التي يسهل الاشتقاق منها على الكلمات صعبة الاشتقاق، ويرجع على العموم إلى شروط وضع المصطلح ويطبقها، لكنه يضع دائما نصب عينيه أن هناك فئة من المتلقين قد اطلعت على هذا المصطلح دون ذاك لذلك يلجأ إلى التهيئة اللازمة للمصطلح مثلما سبق ذكره، وإن اعتبر أن المصطلح الذي يترجم به قد شاع وانتشر جاز له أن يورده وحيدا بلا تهيئة، وللمترجم واجب اتجاه اللغة وإحيائها فإن تساوت المصطلحات الموجودة في درجة الشيوع والاستعمال وجب عليه أن يستعمل ما يخدم لغته وينميها، لكن هذا يبقى مجرد حل مؤقت ولا بد من حل آخر أكثر قوة وشمولية.

9. اقتراح لحل أزمة المصطلح:

إن الحل اللازم لأزمة المصطلح أمام الفوضى الكبيرة التي يشهدها هو تعريب مختلف القطاعات في الدول العربية على نحو يكون فيه التدريس والطب بالعربية وتستعمل كل النشاطات العربية لغة لها، فلا إنجليزية ولا فرنسية، لأن استعمال اللغة الوطنية، بل لغة الأمة، من علامات السيادة والاستقلال الحقيقي، ويكون التعريب بتوحيد كل الجهود الفردية والجماعية في مؤسسة

مصطلحية واحدة تعنى بتتبع المصطلح العلمي وترجمته عند أول ظهور لمفهومه، على نحو تعمل فيه هذه المؤسسة بالتنسيق مع الجهات الحكومية لمختلف البلدان العربية من خلال مؤسسات فرعية تابعة لها في كل دولة، ويكون العمل بما توصي به هذه المؤسسة إلزاميا، وخير مثال على ذلك هو تعريب القضاء في الجزائر وانتشار مصطلحاته لدى المتخصص وحتى غير المتخصص بفضل ما تصدره الجهات الرسمية من قوانين منظمة للقضاء باللغة العربية وعمل كل أجهزته بهذه اللغة، فالتعريب سيكون حافزا قويا لترجمة المصطلحات الأجنبية ووضع تسميات للمفاهيم الجديدة في حين ظهورها، ومع التعريب سينقص الارتجال في مجال صنع المصطلح لأنه سيضطلع حقيقة بوظيفته التواصلية من خلال الاستعمال الشامل له، لكن لا بد من مؤسسة وحيدة تعنى بذلك حتى وإن جعلت لها فروعا في كل قطر من الأقطار العربية ولا بد من الإرادة السياسية الحقيقية في جعل العربية لغة كل شيء في هذه الأقطار العربية. وإن تم هذا فلن يتردد بعده مترجم ولا كاتب أي مصطلح يختار لأن مهمة الاختيار هذه ستوكل إلى مؤسسة مؤهلة لا يشك في خياراتها أحد وستعمد الدول المُنظَمة على نشر قراراتها للمترجمين وغيرهم من مستعملي اللغة.

10. خاتمة

نخلص في الأخير إلى القول إن المفاهيم العلمية تبقى واحدة مهما تعددت التسميات التي تمنح لها، فالعلوم ومضامينها لا تتغير بتغير التسميات التي تمنح لها لكن الوصول إلى المعلومة العلمية الصحيحة التي لا يشوبها لبس ولا غموض هو الذي يتأثر بتعدد التسميات التي تمنح لها، لهذا وجب تنسيق كل الجهود وتوحيدها في جهة واحدة فتكون تسميات العلوم ومضامينها موحدة مثل مفاهيمها وتحقق المصطلحات وظيفتها التواصلية تحقيقا فعليا، ولكي يكون عمل هذه الجهة آنيا لا يفوته مفهوم ولا مصطلح وجب السير نحو تعريب كل القطاعات في بلداننا العربية، والبدء في التأليف وإنتاج المعرفة باللغة العربية.

قائمة المصادر والمراجع

أبو الفتح عثمان بن جني (ب ت)، الخصائص، دار الكتب المصرية، ج 2، القاهرة.

أحمد عيسى (1923)، التهذيب في أصول التعريب، ط1، مطبعة مصر، القاهرة.

الأمير مصطفى الشهابي (1965)، المصطلحات العلمية في العربية في القديم والحديث، ط2، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة.

توفيق محمد شاهين (2001)، عوامل تنمية اللغة العربية، مكتبة وهبية، القاهرة.

الجرجاني علي بن محمد (1971)، التعريفات، الدار التونسية للنشر، تونس.

خليفة عبد الكريم (1987)، اللغة العربية والتعريب في العصر الحديث، ط1، منشورات مجمع اللغة العربية، عمان.

شحادة الخوري (2001)، دراسات في الترجمة و التعريب والمصطلح، دار الطليعة، تونس.
شحادة الخوري (2004)، "نحو منهجية موحدة لوضع المصطلح"، المؤتمر الثالث لمجمع اللغة العربية بدمشق بعنوان قضايا المصطلح العلمي، مجمع اللغة العربية، دمشق.
صالح بلعيد (2003)، "مشكل المصطلح العلمي في الوضع أم الاستعمال"، مجلة اللسانيات، مجلد 8، عدد 1.
عبد القادر المغربي (1947)، الاشتقاق والتعريب، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة.
علي القاسمي (1989)، "إشكالية توحيد المصطلح العربي بين النظرية والتطبيق"، مجلة اللسان العربي، العدد 32، الرباط.
علي القاسمي (ب ت)، المصطلحية، مقدمة في علم المصطلح، دار الحرية للطباعة، بغداد.
محمد رياض وتار (2002)، توظيف التراث في الرواية العربية المعاصرة، دراسة منشورات إتحاد الكتاب العرب، سوريا.
ممدوح محمد خسارة (2008)، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، دار الفكر، دمشق.
ممدوح محمد خسارة (2000)، المعرب والدخيل في المجلات المتخصصة، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مجلد 74 جزء 4، مجمع اللغة العربية، دمشق.
منظمة الصحة العالمية (2007)، علم المصطلح لطلبة كليات الطب والعلوم الصحية، أكاديميا إنترنشيونال، بيروت.
يوسف عبد الله الجوارنة (2013)، "أزمة توحيد المصطلحات العلمية العربية"، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، مجلد 21، عدد 2، الأردن.
Cabré M.T (1998), *La terminologie théorie, méthodes et applications*, Traduit du catalan et adapté par Monique C. Cormier et John Humbley, Les presses de l'université d'Ottawa, Armand Colin. Paris.

Galisson. R et Coste. D (1976), *Dictionnaire de didactique des langues*, Hachette, Paris.

L'Homme, M-C (2004), *La terminologie: principes et techniques*, Les presses de l'université de Montréal, Canada.